

Distr.: Limited  
13 October 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل  
المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار  
ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ  
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول  
الجزرية الصغيرة النامية

تايلند\*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)  
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة  
للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس<sup>(١)</sup> وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول  
الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٢)</sup>، وإعلان موريشيوس<sup>(٣)</sup>، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس،  
٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)،  
الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة  
النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع  
A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.



برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٤)</sup>، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(٥)</sup> وخطّة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطّة جوهانسبرغ للتنفيذ)<sup>(٦)</sup>، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٧)</sup>،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية والقرارات الصادرة عن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٨)</sup> والخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا لبلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ تعترف بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، وإذ ترحب في هذا الصدد باتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٩)</sup>،

وإذ تؤكد من جديد أن المحيطات والبحار، جنبا إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تؤكد من جديد أيضا أن وجود محيطات وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم لتحقيق أهداف عدّة من بينها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية. بما في ذلك عزل الكربون، كما يمثل عنصرا هاما في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها،

وإذ ترحب بإعلان انطلاق إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وبالتقدم المحرز في مجالات منها عقد اللجنة التوجيهية للإطار بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنظيم حوار تقييمي غير رسمي بشأن الشراكات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

والحوار العالمي الأول بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٢ أيلول/٢٠١٦ أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين وإطلاق نموذج موحد للإبلاغ بشأن الشراكات في حزيران/يونيه ٢٠١٦،  
وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين قطاعات الأعمال في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإسهام الشبكة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تشجع على أن يكون هناك اتساق بين الشبكة وإطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ ترحب باجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن موضوع "تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من جني ثمار خطة عام ٢٠٣٠، مع البناء على مسار ساموا"، وإذ تشير إلى القرار ٧٠/٢٩٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ والمعنون "متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي"،

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذا فعالا،

وإذ تسلّم أيضا بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ ترحب بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٥/٦٩ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢٠٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥<sup>(١٠)</sup>؛
- ٢ - تحث على التنفيذ السريع والفعال لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(٥)</sup> والالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بجميع وسائل التنفيذ، فضلاً عن رصدتها ومتابعتها واستعراضها على نحو فعال؛
- ٣ - ترحب بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية، للتحديات الرئيسية التي تواجهها بما يدعم تنفيذ مسار ساموا؛
- ٤ - تذكّر بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١١)</sup>، والوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة؛
- ٥ - ترحب بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرر عقده في نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفق ما تقرر في القرار ٣٠٣/٧٠ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي يمثل فرصة فريدة للحفاظ على الزخم السياسي نحو تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا؛
- ٦ - ترحب أيضاً بالتقدم المحرز في وضع برنامج عمل للتصدي لتحديات الغذاء والتغذية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفق ما طُلب في مسار ساموا؛
- ٧ - ترحب كذلك بالمبادرات والبرامج الموضوعية لدعم أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعم تنفيذ مسار ساموا، وتشجع على القيام بمبادرات أخرى في هذا الصدد؛

(١٠) A/71/267.

(١١) القرار ١/٧٠.

٨ - تقر في هذا الصدد بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي لهذا الغرض بالرغم من قاعدة مواردها المحدودة، وتهيب بالاجتماع الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ مسار ساموا، بطرق منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية والإقليمية ودعمها في القيام بذلك؛

٩ - تحث جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

١٠ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمثيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة؛

١١ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز تعاونها بشأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛

١٢ - تشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

١٣ - تشير إلى الفقرة ١٢ من قرارها ٢٠٢/٧٠، وفي هذا الصدد، تحيط علما مع التقدير بالاستنتاجات الأولية للاستعراض الشامل لدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١٢)</sup> الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة، وتطلب إلى الوحدة القيام على وجه السرعة بتقديم النتائج الكاملة للاستعراض كإضافة إلى تقرير الأمين العام قبل نهاية عام ٢٠١٦، كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

١٤ - تلاحظ ما خلصت إليه الاستنتاجات الأولية من أن الموارد لم تزد طيلة الفترة التي طرأ خلالها توسع كبير على ولايات وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشدد في هذا الصدد على

(١٢) انظر A/71/324.

ضرورة تخصيص موارد كافية تتناسب مع جميع الولايات القائمة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الولايات المنصوص عليها في مسار ساموا؛

١٥ - تشدد على الدور الهام الذي تضطلع به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقا لولاية كل منهما، بما في ذلك على النحو المبين في مسار ساموا، وتحث على تعزيز التنسيق بينهما في هذا الصدد؛

١٦ - تطلب إلى الأمانة العامة، ولا سيما وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، زيادة توضيح دور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمله ومعايير العضوية فيه وسبل التواصل مع الجهات المعنية به، بهدف تعزيز الاتساق والتنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، وتحسين التواصل والتشاور مع الدول الأعضاء؛

١٧ - تشير إلى الفقرة ١٤ من قرارها ٢٠٢/٧٠ وتلاحظ أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيخصص في اجتماعه لعام ٢٠١٧ وفي اجتماعاته المقبلة ما يكفي من الوقت لمواصلة تناول التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ومتابعة مسار ساموا وتنفيذه، وتشجع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إبداء الاهتمام الكافي بهذه المناقشات، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، وأيضاً بالدروس المستفادة من عمليات متابعة واستعراض المؤتمرات السابقة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما صدر عنها من وثائق ختامية، بسبل منها تعميم مراعاة منظورات الدول الجزرية الصغيرة النامية في التقارير وحلقات النقاش وورقات السياسة العامة وفي تمثيل الخبراء وصانعي القرار ومراعاة منظورات الدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

١٨ - تشير أيضاً إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٩/٧٠، وتحث على اتخاذ تدابير فعالة للحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال إقامة روابط متسقة ومنسقة وفعالة بين ترتيبات متابعة واستعراض تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

١٩ - تحث المجتمع الدولي على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم البيانات الوطنية على كفاءة توفير إمكانية الحصول في الوقت المناسب على بيانات موثوقة وموزعة وعالية الجودة بغية دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

٢٠ - تقرر استعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بهدف توليد إرادة والتزام سياسيين متجددين وتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة والاتجاهات والثغرات والتحديات الجديدة والناشئة، فضلا عن تعبئة المزيد من الإجراءات للإسراع بالتنفيذ، وتقرر أيضا لهذا الغرض إجراء استعراض رفيع المستوى لمدة يومين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في إطار دورتها الرابعة والسبعين والنظر، قبل انتهاء دورتها الحادية والسبعين، في طرائق إجراء هذا الاستعراض؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا وتنفيذ هذا القرار، وأن يتشاور، لدى إعداد ذلك التقرير، مع الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، حسب الاقتضاء، مع مراعاة العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بهدف تقييم التقدم المحرز وتحليله؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".